ويشمل الفصل الرابع الحقبة ما بين غارة ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، ومن ثم انتفاضة آذار ١٩٥٥ ، والتي كانت « نقطة الاستدارة » بالنسبة لمصر ، والعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ . هذه الحقبة التي شهدت انطلاقة حرب الفدائيين من قطاع غزة ، والتي كانت تجربة غنية وثمينة ، لها دروسها السياسية والعسكرية البالغة الدلالة .

يغطي الفصل الخامس عدوان اسرائيل على قطاع غزة سنة ١٩٥٦: الوقائع العسكرية . المارسات الارهابية . محاولتهاتشكيل ادارة عميلة . محاولة ابتلاع القطاع ، وبعد ذلك اضطرارها للانسحاب ، ودخول قسوات الطوارىء الدولية ، وثمة ، ايضا ، خطر تدويل القطاع ، الذي اسقطته جماهيرنا عنوة .

يشمل الفصل السادس ، الحقبة بين ١٩٥٧ – ١٩٦٢ : مرحلة المسد القومي ، وارتكاز العلاقة بين مصر وقطاع غزة على اسس جديدة . زوال خطر تصفية القطاع ، واندثار مشاريع التوطين . انعكاس انتكاسة الوحدة سنة ١٩٦١ على المفاهيم السائدة في القطاع الذي شهد خلال هدة الحقبة ولادة المجلس التشريعي ، والدستور المؤقت ، وبذلك ، زال الحكم العسكري، وانظمة الطوارىء عن قطاع غزة ، لاول مرة منذ ١٩٤٨ .

ويتناول الفصل السابع تجربة قطاع غزة بين ١٩٦٣ — ١٩٦٧ ، حيث شهد ما يشبه ثورة دستورية ، تحاول تطوير الحياة الديمقراطية في القطاع ، وابراز الكيان الفلسطيني ، الذي ظهر منذ ذلك الحين باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، وما واكبه من محاولات عربية رسمية لامتصاصه واحتوائه .

وثمة ، في الفصل الثامن ، استعراض للدورة الاقتصادية التي شهدها القطاع بين ١٩٥٧ — ١٩٦٧ ونمو قطاع الزراعة ، وخصوصا الحمضيات . ودور تحويلات العاملين في الخارج في تمويل التجارة الخارجية والداخلية . والازدهار المصطنع الذي شهده القطاع ، ممثلا ، بذلك ، دور « هونغ كونغ » مصر . وما ترتب على هذا الدور من آثار تضخمية ، وما شابه ذلك من الظواهر التي ترافق اقتصاد دولة ما ، قطاعها الرائد هو قطاع التجارة ، في ظل احتكار يهيمن على الصادرات والواردات معا . وكان من جراء ذلك ان « ازدهرت » واردات القطاع من الملابس المستعملة والويسكي ، وبأرقام قياسية .

أما الفصل التاسع ، فهو محاولة لرسم صورة الاوضاع والعسلاقات الاجتماعية ، وتطورها ، بين ١٩٤٨ سـ ١٩٦٧ ، ومدى انتظام وتبرة النمو